دور التحويلات الخارجية فى دعم النمو الاقتصادي فى مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي فى الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠٢١

د. عبدالرحمن فرج السيد مصطفى*

د. عبد الرحمن فرج السيد مصطفى : مدرس الاقتصاد بمعهد العلوم الادارية بسوهاج ، وتتمثل الاهتمامات البحثية فى مجال العلوم السياسية والاقتصادية وتحسين أداء القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية

Email: abdelrahmanmashour@yahoo.com

المقدمة :

تشكل تحويلات العاملين بالخارج إحدى أهم مصادر التدفقات المالية الخارجية للدول، حيث يعود سبب ذلك الى ارتفاع قيمتها الاقتصادية مقارناً بقيم المنح والمساعدات الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر (Levy,2005) وتبين الدراسات الاقتصادية أن تقليل أو إلغاء القيود والعوائق الكمية والنوعية أمام حركة انتقال رءوس الأموال الدولية، كان لها دوراً مهماً للوصول إلى تلك النتيجة (Baar, ٢٠١٥) إن هجرة السكان وانتقالهم من مكان الى اخر يرتبط بسعيهم نحو تحسين معايير ومتطلبات الحياة المعيشية بالأساس، ولكن يرافق عملية الانتقال الدولي للسكان العديد من الفوائد التي تعود على مستوى الدولة، وتتجاوز فكرتها من مجرد تغيير الجغرافيا أو مكان الإقامة، حتى أصبح ذلك الانتقال عنصر فاعل ومهم في تحسين الظروف المعيشية والحياتية لكثير من عائلات العمالة المهاجرة في الدول الأم (Azam&khan,٢٠١١)

لقد شهدت تحويلات العاملين المغتربين خلال العقد الماضي قفزة كبيرة على مستوى العالم، وارتفعت من ١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٤٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٣ (البنك الدولي، بيانات سنوية) على الرغم من أن التقديرات الحقيقية للمختصين، تشير إلى تجاوز قيمتها الفعلية عن الأرقام المعلنة، وقد أشارت إحصائيات البنك الدولي إلى تحقيق نمو مضطرد في قيم تلك التحويلات في عام ٢٠١٨ بنسبة ١٠% أو ما مقداره ٦٨٩ مليار دولار، وصلت حصة الدول النامية منها إلى ٧٦.٦% (٥٢٨, مليار)، وذلك قبل أن تصل قيم هذه التحويلات إلى ٧١٥ مليار دولار عام ٢٠١٩ مسجلة نسبة نمو بلغت ٣.٧% شكلت حصة الدول النامية منها ٧٦.٨% أو ما مقداره ٥٤٩ مليار دولار (البنك الدولي، بيانات إحصائية، ٢٠٠٠-٢٠١٨)

ويشير التوزيع الجغرافي لتحويلات العاملين بالخارج إلى استمرار حصول الهند على النسبة الأعلى في العالم، حيث ارتفعت إلى ٧٠ مليار دولار للعام ٢٠١٤ قبل أن تصل إلى ٨٠ مليار عام ٢٠١٨ أو ما نسبته ٢.٧% من الناتج المحلي الإجمالي الهندي (١٣% من مجمل التحويلات على مستوى العالم، بينما وجد أن نصيب الصين بلغ ٦٧ مليار دولار مقابل ٣٤ مليار لكل من المكسيك والفيلبين على حدة في العام ٢٠١٨ (البنك الدولي، بيانات سنوية). أما على مستوى الدول العربية فحققت مصر المرتبة الأولى بحصة بلغت ٢٠ مليار دولار أو ما نسبته ٢.٩% من مجمل التحويلات العالمية للعام ٢٠١٨ فيما وصلت حصة الأردن إلى ٣ مليار دولار عام ٢٠١٠ قبل أن تصل عام ٢٠١٨ إلى ٤.٥ مليار بحسب البيانات الصادرة عن صندوق النقد العربيAMF .

تؤكد النظرية الاقتصادية أن فعالية وكفاءة استخدام تحويلات العمالة المغتربة في الاقتصاد المحلي، تتوقف على مدى المساهمة في تمويل ناتجها المحلي الإجمالي (Lucas, ٢٠٠٥) .(GDP) فعلى سبيل المثال شكلت تحويلات العاملين المغتربين نحو ٤٢.١% من الناتج المحلي الإجمالي لطاجكستان، مقارنا بنحو ٣١.٥% و ٢٨.٨% و٢٤.٩% لكل من كازاخستان ونيبال ومولدافيا على الترتيب، بينما وصلت هذه النسبة إلى ١٧% و ٦.٣ % من نواتج الاقتصادين اللبناني والمصري للعام ٢٠١٣ على الترتيب (البنك الدولي، بيانات إحصائية ،٢٠١٣)

وعلى المستوى المحلي في مصر فقد نمت تحويلات العاملين بالخارج بشكل مضطرد منذ بداية الثمانينيات من العقد الماضي، بعدما قامت الدولة بتصدير نسبة بسيطة من القوى العاملة وقد إرتفعت تحويلات العاملين في الخارج من نحو ٣.٣٦ مليار دولار عام ١٩٨٧ الي نحو ٧.٤ مليار دولار عام ١٩٩١ ونحو ٩.٣٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨ و نحو ٤٦.١٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ و نحو٣٠.٣٧ مليار دولار عام ٢٠١٤ و نحو ٢٥.١١ مليار دولار عام ٢٠١٩ و الإنخفاض في العام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا و إن كانت لازالت تعادل أكثر من نحو ١١% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر حتي الأن .

إن تحديد حجم واتجاه الأثر الذي تتركه تحويلات العمالة الخارجية على الاقتصاد المحلي، تبقى رهنا بمستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة الأم، لذلك تبدو أنها أكثر فعالية في الدول النامية ذات الاقتصادات الصغيرة، أو محدودة الموارد أو التي تشهد أزمات ومشكلات اقتصادية مستمرة (Yaseen,2012) إن الاختلاف في مضامين الدراسات التطبيقية العالمية التي بحثت في العلاقة بين تحويلات العاملين المغتربين والنمو الاقتصادي يعتبر مدخلاً مناسبا لإعادة تطبيق الفكرة في دول أخرى، وفي فترات زمنية مختلفة تشهد ظروفا اقتصادية متباينة، وعليه فإن دراسة تأثير تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في مصر خاصة وأن هذه الدراسة يتم اعدادها أثناء قيام الدولة باصلاح الوضع الاقتصادي يعتبر من الإضافات المعرفية والتطبيقية في هذا المكان.

مشكلة الدراسة:

تعد تحويلات المصريين فى الخارج أحد أهم إيرادات النقد الأجنبى في مصر، بل تعتبرالمصدر الرئيسي للنقد الأجنبي يسبق في ذلك الصادرات «غير البترولية» وإيرادات قناة السويس والسياحة وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك منذ عام ٢٠١١، حين بلغت التحويلات كنسبة من الناتج

المحلى الإجمالى ٦.٤% في ٢٠١٧. وتعتبر مصر من أعلى الدول في الحصول على تحويلات عاملين بالخارج من حيث القيمة، فقد بلغ مجمل ما تحصلت عليه في فى ٢٠٢٢ حوالي ٣١.٩ مليار دولار، وهناك توقعات أن يزداد حجم تحويلات المصريين فى الخارج في العام الحالي إلى ما يزيد على ٣٥ مليار دولار، وهى بذلك قد تصدرت المركز الأول بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحتل مصر المركز السادس على مستوى العالم خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وتعد مصر أعلى المستفيدين من التحويلات على مستوى العالم في أحدث تقرير صادر عن البنك الدولي.

عند عمل مقارنة أعداد المصريين العاملين بالخارج تشير الإحصاءات إلى زيادة عددهم على ٦ ملايين مصرى – وتوزيعهم الجغرافي مع قيمة ما يقدمونه من تحويلات، يتبين من إجراء المقارنة توافق ترتيب دول مصدر التحويلات مع توزيع المصريين العاملين بالخارج، وتعتبر نسب التحويلات أعلى للدول العربية، فالدول العربية، وعددها ١٦ دولة، يعمل بها ٦٥% من المصريين بالخارج، في حين تقدم خمس دول فقط ٧٦% من جملة تحويلات المصريين، وفق بيانات ٢٠٢٠. ويوضح الجدول التالي أن نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة متحصلات قناة السويس والإيرادات السياحة وكذلك الاستثمار الجنبي المباشر في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

جدول (١) **متحصلات مصر من النقد الأجنبي للعام ٢٠٢١**

البيان	القيمة بالمليون دولار	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي
صادرات سلعية	٢٨٤٩٥	١١.٣٥
متحصلات قناة السويس	٥٧٣٠.٧	٢.٢٨
إيرادات السياحة	١٢٥٧٠.٦	٠.٥
الاستثمار الأجنبي المباشر	٥٩٠٢.٩	٢.٦
تحويلات العاملين	٢٥١٥٠.٨	١٠.١

مما سبق يتضح أهمية تدفقات العاملين بالخارج ، حيث تمثل تلك التحويلات أحد أهم مصادر النقد الأجنبي التي تساهم في تقليل العجز في الميزان التجاري، وتوفير التمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص علاوة على الموارد اللازمة لتمويل الاستيراد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تشهدها البلاد كذلك سد احتياجات السوق المحلية من النقد الأجنبي في ظل التراجع الملحوظ في موارد النقد الأجنبي من السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وجدير بالذكر أن الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين بالخارج يتجاوز الأرقام المعلنة بشكل كبير آخذاً في الاعتبار التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية، حيث اعتاد المصريون بالخارج إرسال مبالغ نقدية

بواسطة جهات غير رسمية هي المبالغ التي لا تدخل في حسابات البنك المركزي بالإضافة إلى قيمة الهداياالأدوات المنزلية التي يحضرونها معهم ولا توجد لها إحصائيات كي يتم حصرها وعلى الرغم من كون تحويلات العاملين بالخارج تدفق لرأس مال خاص، الا أنها تتأثر بشكل كبير بالأحداث السياسية والاقتصادية .ويتحدد حجم وعدد مرات تدفق إجمالي التحويلالت بعدة عوامل، منها عدد المهاجرين، معدلات الأجور، الوضع الاقتصادي والسياسي في الدول المضيفة والدول المرسلة، أسعار الصرف، تسهيلات تحويل أألموال وغيرها من العوامل. وتؤخذ فى االعتبار مراعاة الدستور الجديد دور وأهمية المصريين بالخارج فى التنمية االقتصادية لوطنهم مصر وفًقا لنص المادة »٨٨ ،»فقد بلغت تحويالت المصريين فى السعودية عام ٢٠١١ ثمانية مليارات دوالر، وهو ما يشكل ٦٠ %من إجمالى تحويالت المصريين بالخارج، ويتجاوز هذا الرقم إيرادات قناة السويس وقطاع السياحة، التى تصل إلى خمسة مليارات دوالر لكل منهما. وبناء علي ما سبق ، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في بيان إلي أي مدي يمكن أن تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في دعم النمو االقتصادي في االقتصاد المصري؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في بيان إلي أي مدي يمكن أن تساهم التحويلات المالية للمصريين فى الخارج في دعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري ،حيث تشير أغلب الد ارسات التجريبية التي حاولت تحديد طبيعة تأثير تدفق التحويلات علي مستويات النمو االقتصادي في البلدان المتلقية لها إلي صعوبة تحديد طبيعة هذا التأثير سواء كان أثر ايجابي أو سلبي بالنظر لسلوكها المضاد للتقلبات االقتصادية حيث انها ترتفع في أوقات الكساد وتنخفض في فترات الرواج الاقتصادي في بلدان المتلقية لها وبالتالي تصعب عملية تحديد طبيعة تأثيرها علي النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلي عمل دراسة تحليلية للتحويلات المالية للمصرين بالخارج من كافة الجوانب للوصول للصورة واضحة عن مدي قدرة التحويلات في دعم النمو االقتصادي في مصر. وسوف يتم ذلك من خلال ما يلي :

١- تحليل تطور تدفقات التحويلاتفي مصر خلال الأعوالم السابقة .
٢- دراسة خصائص الهجرة وتحويلات المهاجرين المصريين.
٣- دراسة الأهمية النسبية للتحويلات كمصدر من مصادر النقد الأجنبي.

فروض الدراسة :

لتحقيق أهمية الدراسة تم وضع الفروض التالية:

٤- تلعب تحويلات المصريين بالخارج دوراً إيجابيا في النمو الاقتصاد المصري من خلال المساهمة في النمو عن طريق استغلال هذه تلك الموارد في توليد الاستثمار .

٥- تمثل تحويلات المصريين بالخارج مصدر تمويل خارجي مستقر ومضاد للتقلبات الدورية.

منهجية الدراسة :

تجمع الدراسة بين بين المنهج الاستقرائي والمنهج القياسى ، حيث يعمل المنهج الاستقرائي على بناء الإطار النظري لهذه الظاهرة . كما يتم استخدام المنهج الكمى لقياس أثر التحويلات المصريين بالخارج على دعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري.

حدود الدراسة :

تحاول الدراسة قياس أثر التحويلات المصريين بالخارج علي دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الاصلاح الاقتصادي بداية من عام ٢٠١٥ الى ٢٠٢١

الدراسات السابقة :

نظرا للأهمية البالغة لموضوع الدراسة وأنها أصبحت محض اهتمام الكثير من الباحثين فتعددت الدراسات التي سعت لقياس أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج على النمو الاقتصادي ومع اختلاف طبيعة كل بحث وعينة الدراسة والاسلوب المستخدم اختلفت النتائج التي توصلت لها الدراسة ما بين وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين وبين وجود علاقة سلبية بين المتغيرين وبين دراسات اخرى لم تصل الى نتيجة حاسمة وفقًا لما يلي.

١- **دراسة (Salahuddin,2015)** بعنوان العلاقة بين النمو الاقتصادي و التحويلات في وجود التبعية القطاعية المشتركة، حيث تهدف هذه الدراسة الى فحص العلاقة بين تحويلات العاملين المصريين بالخارج والنمو الاقتصادي باستخدام أحدث بيانات لوحة (١٩٧٧-٢٠١٢) لبعض أكبر البلدان المتلقية للتحويلات الأجنبية في العالم وهي بنجلاديش و الهند و باكستان و الفلبين و تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية طويلة الأمد مهمة للغاية بين التحويلات والنمو الإقتصادي في هذه البلدان، و مع ذلك، هناك إرتباط إيجابي ضئيل بينهما على المدى القصير، كما معامل تصحيح الخطأ على المدى القصير هو – ٠.٠٣٧ مما يعني بأن ما يقرب من ٣ من الإنحرافات في المدى القصير عن توازن المدى الطويل يتم تصحيحها كل عام، وتدعم النتائج الإجمالية الحجة القائلة بأن

التحويلات تلعب دورا متزايد الأهمية لاقتصاديات هذه البلدان، وعلى هذا النحو يجب أن تستمر في سياساتها المؤيدة للتحويلات. التي تبدو مقترنة بتنويع صادراتها من القوى العاملة.

٢- دراسة (Ahmeda and Hakimb,2017) تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين التحويلات و النمو الاقتصادي في توغو، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية على مدار ٤٢ عاما للفترة(١٩٧٤-٢٠١٥) لتوغو، كما تطبق طرق إختبار يوهانسن للتكامل المشترك، متبوعة بالية تصحيح الخطأ ثلاثية الخطوات (VECM) للسببية طويلة المدى و إختبار السببية على المدى القصير جنبا إلى جنب مع إختبار السببية الزوجي جرانجر، تؤكد نتائج الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه طويلة المدى بين التحويلات و النمو الاقتصادي في توغو، ومع ذلك، لا توجد علاقة سببية قصيرة المدى بين التحويلات و النمو الاقتصادي.

٣- دراسة (Metwally and Nour El Dine,2019) بعنوان " أثر تحويلات العمال علي النمو الإقتصادي في مصر (١٩٩١-٢٠١٦) ، إذ حاولت الدراسة قياس تأثير التحويلات المالية مع متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى مثل الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار و الإنفاق الحكومي والعمالة على النمو الاقتصادي في الإقتصاد المصري، و باستخدام طريقة المربعات الصغري تظهر النتائج أن التحويلات لها تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في مصر، كما حاولت هذه الورقة أيضا تحديد السياسات التي يمكن للحكومة المصرية تنفيذها إذا أرادت تحفيز الاخرين على تحويل المزيد من الأموال و استثمار هذه الأموال المحولة في مشاريع إنتاجية.

٤- دراسة (Sutradhar,2020) حاولت قياس تأثير تحويلات العاملين على النمو الإقتصادي لأربعة بلدان ناشئة في جنوب آسيا من خلال استخدام بيانات لوحة متوازنة للفترة (٢٠١٢-١٩٧٧) واستخدم نماذج المربعات الصغرى المجمعة والآثار المتغيرة والآثار العشوائية و نماذج التفاعل المتغير الوهمي لتقدير تأثير التحويلات، يوضح تحليل الإنحدار التجريبي تأثيرا سلبيا للتحويلات على النمو الاقتصادي في بنغلاديش وباكستان وسريلانكا، و على العكس من ذلك، فإن التحويلات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الهند.

٥- دراسة (اياد عبد الفتاح النسور ،٢٠٢١) أثر تحويلات العمالة المهاجرة على النمو الاقتصادي في الأردن ، دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٨ باستخدام منهجية التكامل المشترك ، تشكل تحويلات العاملين بالخارج أحد أهم مصادر التدفقات النقدية الخارجية لكثير من دول العالم. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمتها المضافة مقارناً بالمصادر الأخرى كالمنح والمساعدات، والاستثمار

الأجنبي المباشر ، لذلك تحاول هذه الدراسة إلى قياس الأثر الاقتصادي الذي أحدثته تحويلات الأردنيون العاملون بالخارج على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠١٨ ،مع الأخذ بالاعتبار الأثر المقارن بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشرات التنمية البشرية والانفتاح التجاري. تم تصميم نموذج قياسي يقوم على اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في تحويلات العاملين كنسبة من GDP ،والاستثمار الأجنبي كنسبة منGDP ، بجانب مؤشرات التنمية البشرية والانفتاح التجاري. تم تقدير مؤشرات النموذج القياسي باستخدام منهجية ARDL توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة والتي أظهرت عدم تأثير كلاً من تحويلات العاملين العمالة الأردنية بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو االقتصادي في الأردن ، في حين انحسر تأثير مؤشر التنمية البشرية على الأجل القصير فقط. وفيما يتعلق بالانفتاح التجاري فهو المتغير الوحيد الذي أثبت تأثيره القوي على النمو الاقتصادي في الأردن على الأجلين القصير والطويل.

من خلال استعراض الادبيات التي تناولت العلاقة بين التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي ، نلاحظ وجود اختلاف في تأثير هذه العلاقة ما بين سلبي وإيجابي علي النمو االقتصادي، و نخلص إلي أن كل حالة لها خصوصياتها سواء من حيث طبيعة التحويلات أو من حيث المتغيرات أو المنهجية المستخدمة في الدراسة.

لذا تحاول هذه الدراسة تحليل طبيعة التحويلات المالية للمهاجرين والعاملين فى الخارج فى الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠٢١ وهي فترة الاصلاح الاقتصادى الذي اتبعته الدولة فى خفض الدعم والحصول على قرض صندوق النقد الدولى، والوقوف على كافة الجوانب للوصول للصورة واضحة عن مدي قدرة التحويلات الخارجية في دعم النمو الاقتصادي في مصر فى تلك الفترة حيث تجدر الاشارة إلي أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في أنها دراسة تطبيقية علي الإقتصاد المصري كما تشمل الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢١) وهي فترة قصيرة نسبيا حيث أنها فترةً اتبعت فيها منهج الاصلاح الاقتصادي ، بالأضافة إلى أنها تحاول إختبار علاقة السببية بين التحويلات الخارجية و النمو الإقتصادي في مصر بالإعتماد أسلوب نموذج تصحيح الخطأ VECM و دالة الانتاج لكوب دوغلاس هي أساليب قياس تعد أحدث نسبيا.

الاطار النظري :

مفهوم تحويلات العاملين بالخارج

يعتبر مفهوم التحويلات المالية للعاملين بالخارج من الناحية الاقتصادية مفهوماً صعباً ومتشابكاً بسبب تنوع هذه التدفقات المالية وتنوع القنوات المستعملة لها وكذلك نتيجة اختلاف طرق تسجيل هذا النوع من مصادر التمويل الخارجي في موازين مدفوعات البلدان المرسلة والمستقبلة لها، حيث تدرج بعض الدول التحويلات ضمن عوائد السياحة في حين تدرجها بلدان أخرى ضمن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ناحية أخرى هناك تضارب كبير بين حجم التحويلات التي تتلقاها دول الأصل سنوياً خاصة البيانات الصادرة عن البنك الدولي مقارنة مع بيانات البلدان المتلقية للتحويلات وهذا راجع أساساً إلي اختلاف بيانات الهجرة الدولية وتعدد المعايير المستخدمة في تحديد الشخص المهاجر معيار الجنسية، معيار الإقامة، ومن وجهة أخرى فإن مرور نسبة كبيرة من التحويلات عبر القنوات غير الرسمية تزيد من صعوبة تقديرها بشكل دقيق إلا أنه يمكن إعطاء تعريف للتحويلات بأنها تحويلات جارية تضم الأصول المالية من المهاجرين أو العاملين المقيمين خارج الدولة الذين يقومون بتحويل هذه الأصوال المالية إلي داخل دولتهم الأصلية لهدف إستخدامها في مجالات مختلفة . (هشام ، ٢٠١٧)

كما تعرفها المنظمة الدولية للهجرة " بأنها تحويلات نقدية يرسلها المهاجر إلي بلد المنشأ أو بعبارة أخرى ، التدفقات المالية المرتبطة بالهجرة ، وقد تكون هذه المدخرات بالعملة المحلية لدولة الهجرة أو بالعملات الأجنبية كما قد يتم تحويلها من خلال قنوات التحويل الرسمية وغير الرسمية .

اليات وقنوات التحويل :

- القنوات الرسمية : حيث تشمل كافة أنواع التحويلات النقدية أو العينية التي تمر عبر القنوات الرسمية من خلال مؤسسات مالية متخصصة في تحويل الأموال كالبنوك ومكاتب الصرافة والبريد وشركات تحويل الأموال.
- قنوات غير رسمية وهو نظام غير رسمي لتحويل الأموال يتم من خلاله تقديم خدمات تحويل الأموال خارج قنوات نظام المدفوعات الرسمي، ويرد هذا النظام تحت مسميات مختلفة مثل نظام الحوالة Hawala أو النظام الهوندي Hundi وغيرها من المسميات.

محددات تحويلات العاملين بالخارج :

يمكن إجمال محددات التحويلات في ثلاث مجموعات

- المجموعة الأولى من المحددات والتي تتعلق بالمهاجر نفسه، ومنها المرحلة العمرية والتعليمية، والسلوكية، إذ إنه على سبيل المثال ترصد الدراسات أن المهاجرين يميلون إلى ادخار جزء من أموالهم في بلدانهم الأم ويحدث هذا. عادة إذا ما كانت طبيعة الهجرة مؤقتة، وهو ما يمكن أن نراه سمة غالبة في المصريين العاملين بالدول العربية، وبجانب الادخار فعامل الإيثار والشعور بالمسئولية تجاه العائلة في البلد الأم يدفع المهاجرين لتحويل جزء من أموالهم ولأسرهم للمساهمة في تحسين مستوى معيشتهم، وأخيرا الاستثمار حيث يقوم المهاجر بتحويل جزء من أمواله للبلد الأم لاستثمارها بما يعظم من قيمة هذه الأموال.
- المجموعة الثانية من المحددات، فهي المتعلقة ببلد المهاجر نفسه، ومنها حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في تلك الدولة، والتى كلما ازدادت زاد معها رغبة المهاجرين في استثمار بعض أموالهم في هذه الدولة بما يعظم من العائد عليها، بجانب استقرار المهاجر نفسه في تلك البلاد وتحويل هجرته هجرة دائمة مما يحد من حجم تحويلات المهاجرين لبلدهم الأم، وهو ما يمكن أن نراه في حالة بعض المهاجرين المصريين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وعلى العكس من ذلك ما تلاحظه في المصريين العاملين بالدول العربية.
- المجموعة الثالثة من المحددات التي تتعلق بالبلد الام، ومدى الاستقرار السياسي والاقتصادي بها بجانب قنوات التحويل الرسمية وتكلفتها ، ويمكن أن نرى هذا في حالة فترات الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتي تشهدها مصر من تدفق التحويلات بصورة رسمية، وتوجيهها إلى جوانب استثمارية أو ادخارية. وفي فترات عدم الاستقرار على سبيل المثال – في الفترات التي شهدت تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الفترة ما قبل التعويم في ٢٠١٦ ، وما صاحبها من إقبال على شراء العملات الأجنبية في السوق السوداء وتدفق التحويلات في قنوات غير رسمية.

الآثار الإيجابية والسلبية لتحويلات العاملين بالخارج :

تنقسم الآراء حول أثر تحويلات العاملين بالخارج على الدول النامية بين رأيين

- الأول يرى أن للتحويلات آثارا سلبية فى هجرة الكفاءات واستنزاف رأس المال البشري في الدول الأم، ومن ناحية أخرى فإن التحويلات عادة ما يتم إنفاقها انفاقا استهلاكيا تتزايد معه فاتورة الاستيراد من ناحية، ومن ناحية أخرى، تقليل التنافسية للسلع والخدمات المحلية وزيادة الطلب على سلع الرفاهية، مما يدعم البطالة الاختيارية، بجانب أن ما يتم توجيهه للادخار يكون في سلع غير إنتاجية، مثل الأراضي والعقارات والمجوهرات أما الرأي الآخر، فهو يشير إلى أن هناك آثارا إيجابية للتحويلات تنعكس في تحسين مستوى معيشة الأفراد وتنمية رأس المال البشري.

فقد لوحظ في الدول النامية، مثل نيبال وباكستان الأثر الإيجابي للتحويلات على مستوى التعليم للأطفال في الأسر التي تتلقى تحويلات من ذويها العاملين بالخارج خاصة الفتيات، وهو ما كان له أثر إيجابي على رفع سن دخول الأطفال لسوق العمل، كما انعكس أثر التحويلات الإيجابي على الصحة، ولوحظ في المكسيك أن الأسر التى تتلقى تحويلات تنخفض فيها معدلات الوفيات عن نظيراتها التي لا تتلقى تحويلات. وفي سريلانكا، لوحظ أن متوسط أوزان أطفال الأسر التي تتلقى تحويلات أعلى من نظرائهم في الأسر التي لا تتلقى تحويلات.

وعلى صعيد التنمية الاقتصادية، فإن للتحويلات أثرا إيجابيا كبيرا في القضاء على الفقر، إذ رصدت إحدى الدراسات التي أجريت عام ٢٠١٢ على قطاع من الدول النامية أنه إذا ما زادت نسبة التحويلات على ١٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي صاحبها انخفاض في معدلات الفقر بنسب تتراوح بين ٢ – ٣.٥ .

وقد لوحظ أن التحويلات أسهمت. في خفض الفقر بصورة كبيرة في دولة نيبال في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠، طبقا لدراسة أجريت عام ٢٠١٠ ، وهو ما ينعكس على أهمية دور تحويلات العاملين في الخارج في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وليس من المستغرب أن تكون هناك مجموعة من غايات أهداف التنمية المستدامة متعلقة بتحويلات المهاجرين منها مثلا الغاية واحد للهدف عشرة الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. كذلك الغاية الثانية والثالثة من الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهي الغايات المعنية بخفض تكلفة التحويلات وخفض تكلفة التوظيف، وزيادة التحويلات كنسبة من الناتج المحلى الأجمالي

أهمية تحويلات المصريين للاقتصاد المصري :

في الحالة المصرية ولتصور أهمية تحويلات المصريين في الخارج فيجب أن نضعها في مقارنة بمصادر التدفقات المالية الأخرى، فبلغ حجم تحويلات المصريين في العام.٢٠٢٠/٢٠٢١ ، ٣١.٤ مليار دولار وهو ما يساوى نحو خمس أضعاف دخل قناة السويس عن العام نفسه والذي بلغ ٦.٥ مليار دولار ، وأيضا يزيد على إجمالي حجم الاستثمارات. الأجنبية المباشرة في السنوات الخمس الماضية ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١ .

ويبلغ إسهام تحويلات المصريين في الخارج كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي في مصر قرابة ٧.٦ % في العام ٢٠٢٠ وبمقارنة نسبة التحويلات إلى تغطية الصادرات والواردات أن إجمالي صادرات مصر عام ٢٠٢٠ بلغ نحو٢٦.٣ مليار دولار، بينما كانت تحويلات العاملين بالخارج عن العام نفسه٢٧.٨ مليار دولار، أو نحوه ١٠٥% من قيمة الصادرات.

وعلى صعيد الواردات بلغت واردات مصر في العام نفسه ٦٢.٨ مليار دولار أو ٤٤٪، وبلغ عجز الميزان التجاري نحو٣٦.٤ مليار دولار وهو ما يعنى أن نسبة تحويلات المصريين في الخارج إلى عجز الميزان التجارى بلغت نحو ٧٦% .

جدول (٢) تطور تدفقات تحويلات المهاجرين المصريين في الخارج للفترة (٢٠١٥-٢٠٢١)

السنوات	إجمالي التحويلات بالمليون دولار	معدل النمو السنوي%	نسبة التحويلات منGDP %
٢٠١٥	١٨٣٢٥.٤	٦.٣٦	٥.٨
٢٠١٦	١٦٥٩٠	٩.٤٦	٥.٢
٢٠١٧	٢١٤٣٥	٢٩.٢٠	٩.٣
٢٠١٨	٢٢٣٤٥	٢٤.٩٧	٤٠.٥
٢٠١٩	٢٦٣٤٥	١٥٠.٥	٨.٩
٢٠٢٠	٢٧٨٠٠٠٠٠	٤.٥	٣٤.٦١٥
٢٠٢١	٣١٤٠٠٠٠٠	٦.٤	٣٨.٧
المتوسط		33.05571	20.43071

نرى من خلال ما سبق حجم وأهمية تحويلات المصريين في الخارج للاقتصاد المصري، إذ إنها أصبحت أحد أهم مصادر الدخل من العملات الأجنبية والتي تمتاز عن نظيراتها من مصادر الدخل بالعملات الأجنبية الأخرى إنها غير مكلفة ولا تحمل الدولة أى التزامات مستقبلية مقارنة بالاقتراض

كما انها تمتاز بالاستقرار مقارنة بباقى المصادر كالسياحة ودخل قناة السويس أو الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الإنمائية، بل وتتفوق عليها جميعا من حيث الحجم.

هذا الأمر يعنى أننا أمام طاقة كامنة كبيرة لتعزيز نمو الاقتصاد الوطني آخذين في الحسبان أيضا القدر الغائب من تلك التحويلات التي تتسرب فى القنوات غير الرسمية وشبه الرسمية وبجانب هذا القدر المفقود من التحويلات فإن هناك جزءا كبيرا من التحويلات يتم إنفاقه في صورة إنفاق استهلاكي أو توجيهه للاستثمار في أصول غير منتجة مثل العقارات والمجوهرات من ثم فإن هناك العديد من الإجراءات التي يمكن العمل عليها لتعبئة هذه الطاقة الكامنة وإطلاقها تنمويا بما يعود على المصريين بالازدهار والرخاء وعلى مصر بالاستقرار والنماء، ومن المهم في هذا الصدد أن نتخذ حزمة من الإجراءات المتكاملة التي من شأنها جذب التحويلات للقنوات الرسمية، ثم خلق حوافز استثمارية تعود بالفائدة على المصريين بالخارج، ويمكن تفصيل هذه الحزمة فيما يلي:

العمل على تخفيض تكلفة التحويلات إذ إنه وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولى لأسعار التحويلات في العالم، ظلت تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار عبر الحدود الدولية مرتفعة للغاية، حيث بلغت في المتوسط ٦.٤٪ من المبلغ المحول في الربع الأول من عام ٢٠٢١ ، ورغم انخفاض هذه النسبة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط لتصل ٦.٣٪ نزولا من ٧%، إلا أن هذه النسبة تزيد على ضعفى النسبة المستهدفة فى أهداف التنمية بحلول عام ٢٠٣٠. إن العمل على خفض تكلفة التحويلات من شأنه تقليل التحويلات غير الرسمية وجذب مزيد من التحويلات للقنوات الرسمية هذا بالإضافة لتعزيز استقرار أسعار الفائدة والصرف، مما يسهم في خلق حافز لمزيد من التدفقات النقدية .

وفي السياق نفسه فإن نشر التثقيف المالى والتوسع فى البنية التحتية المالية التكنولوجية من شأنه أن يسهم فى خفض تكلفة تحويل الأموال ، وتيسير عملية التحويل ، بجانب توعية المصريين بالفرص الاستقمارية والادخارية التى تمكنهم من تعظيم العائد على أموالهم ، يلي ذلك تصميم منتجات مصرفية ومالية لتشجيع الادخار ، وهو الذي من شأنه تحفيز متلقى التحويلات على ضخها فى النظام المصرفي والذي بدوره سيكون له أثر إيجابي على خلق حيز مالي يسهم في تمويل الاستثمار ويجب أن نضع نصب أعيننا أن هناك قطاعا من المصريين بالخارج سواء من هم فى هجرة دائمة أو مؤقتة يبحثون عن فرص استثمارية سواء فى بلدان المهجر أو البلد الأم، وهو ما يستدعى العمل على خلق الفرص الاستثمارية سواء في تعزيز آليات تمويل المشروعات التنموية المختلفة أو تنشيط البورصة المصرية والعمل على تطويرها وتحفيز السوق الأولية، وتعد البورصة المصرية إحدى

الوسائل المهمة لتنمية الاقتصاد الوطني فهي إحدى الركائز الأساسية لتمويل وتنمية الشركات والمؤسسات المختلفة، وبالرغم من تلك الأهمية الكبرى للبورصة إلا أنها تبقى خيارا استثماريا مستبعدا للعديد من المصريين بالخارج وذلك لجملة من الأسباب بعضها يتعلق بالوعى والثقافة المالية وما يستتبعه من ثقة في الاستثمار في البورصة ويجب أن نشدد على الاهتمام بالبورصةا لأنها تحتاج جهدا مضاعفا من هيئة سوق المال للترويج للفرص الاستثمارية بالبورصة المصرية للعاملين بالخارج. بجانب هذا فإن صغر حجم السوق وضعف أحجام التداول يؤثر في قدرة البورصة على اجتذاب استثمارات المصريين بالخارج، وهو ما يستوجب السير في برامج اطروحات حكومية لتحفيز السوق وتوسيعها ، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار التشريعي للضرائب والرسوم المفروضة على التعاملات في البورصة.

كذلك يجب تحديث البنية التكنولوجية وتطوير قواعد وآليات التداول، بالإضافة إلى تنشيط أسواق السندات بأنواعها المختلفة ومنها السندات الإيرادية بالإضافة إلى صناديق الاستثمار، وهذا من شأنه أن يعمل على تشجيع ضخ التحويلات في تمويل المشروعات التنموية والاستثمارية، بدلا من توجيه جزء كبير من التحويلات للإنفاق الاستهلاكي أو الاستثمار في الأصول غير الإنتاجية كالعقارات، وزيادة حجم هذه التحويلات مما يسهم في خلق حافز لمزيد من التدفقات النقدية وفي السياق نفسه، فإن نشر التثقيف المالي والتوسع في البنية التحتية المالية التكنولوجية من شأنه أن يسهم في خفض تكلفة تحويل الأموال وتيسير عملية التحويل بجانب توعية المصريين بالفرص الاستثمارية والادخارية التي تمكنهم من تعظيم العائد على أموالهم يلى ذلك تصميم منتجات مصرفية ومالية لتشجيع الإدخار.

جدول رقم (٣) **نسبة تغطية قيمة التحويلات لكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري**

السنوات	اجمالى التحويلات	اجمالى الصادرات	اجمالى الواردات	اجمالى الميزان التجاري	نسبة التحويلات للصادرات	نسبة التحويلات للواردات	نسبة التحويلات للميزان التجاري
٢٠١٥	١٨٣٢٥.٤	١٨٧٠٤.٦	٥٧٣٨٧.٧	٣٨٦٨٣.١	٩٧.٩	٣١.٩	٤٧.٣
٢٠١٦	١٦٥٩٠	٢١٧٢٨.٢٧	٥٩٠٠٣	٣٧٢٧٤.٨	٧٦.٤	٢٨.١	٤٤.٥
٢٠١٧	٢١٤٣٥	٢٥٨٢٧	٣٦١٠٣	٣٧٢٧٦	٨٢.٩	٣٣.٩	٥٤.٥
٢٠١٨	٢٥٣٤٥	٢٨٤٩٥	٦٦٥٢٩	٣٨٠٣٤	٩٧.١	٤٠.٣	٧٠.٤
٢٠١٩	٢٦٣٤٥	٢١٣٤٥	٦٠٩٨٧	٣٩٦٤٢	١٢٣	٤٣.٢	٦٦.٥
٢٠٢٠	٢٧٨٠٠٠٠٠	٢٥.٤٢٧	٧٠.٤	٤١١١٤	١١٢	٤٥.٣٦	٦٩.٣٥
٢٠٢١	٣١٤٠٠٠٠٠	٣٢.٣٤	٧٦.٧٩٨	٤٥.٥٧٠	١١٥	٤٧.٢٥	٧٢.٢٥
المتوسط					100.6143	38.57286	60.68571

يتضح من الجدول السابق الأهمية النسبية للتحويلات في ميزان المدفوعاتمن خلاله نلاحظ أن نسبة التحويلات إلي الصادرات بلغت (٤٧.٣) عام ٢٠١٥ واستمرت بالأرتفاع للسنوات التالية إلي أن وصلت إلي ٦٠.٦٨٥٧١عام ٢٠٢١ وذلك بسبب التراجع المستمر للصادرات المصرية في تلك الفترة .

نلاحظ أنه خلا الفترة من ٢٠١٥ وما بعد ٢٠١٨ واقتربت التحويلات من تغطية مايتجاوز (٣٠%) : (٥٠%) من الصادرات وفى السنوات الأخيرة تجاوزت النسبة أكقر من ٥٠% بالأخصشص بعد تحرير سعر الصرف الأجنبى عام 2018 وتجاوزاتها بنسبة (٣١٣) %عام ٢٠١٩ . أما بخصوص متوسط نسبة التحويلات إلي الصادرات للفترةفإنها بلغت (٧٥,٧٥ %) وهي نسبة مرتفعة تعكس الدور المهم للتحويلات في توفير النقد الأجنبي للاقتصاد القومي.

فيما يتعلق بنسبة تحويلات العاملين بالخارج وقدرتها علي تغطية العجز في الميزان التجاري نلاحظ أن النسبة أحذت بالارتفاع لتصل إلي أعلي مستوى لها في عام ٢٠١٨ حيث بلغت(٧٠.٤) وهي نسبة كبيرة تعكس أهمية الدور التي يمكن أن تلعبه التحويلات كأحد مصادر النقد الأجنبي في تغطية العجز في الميزان التجاري . وبلغت متوسط النسبة خلال فترة الدراسة (٦٠.٦٨%) .

برنامج الاصلاح الاقتصادي وتطوره :

بدأت التجربة الأولى في عام ٢٠١١، فقد تم التوصل لما يشبه الاتفاق المبدئي للحصول على قرض بقيمة ٣.٢ مليار دولار، إلا أنه تم رفض الانفاق في مراحله النهائية كما خاضت مصر تجربتها الثانية في نوفمبر ٢٠١٢. لكن في هذه المرة كانت للحصول على قرض بمبلغ ٤.٨ مليار دولار، ولكن فشل التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي أيضاً.

أما التجربة الثالثة كانت في نوفمبر ٢٠١٦ حيث أسفرت التحديات الجسيمة في نهايتها عن إعاقة التجارة واستثمارات القطاع الخاص وفاقمت من المشاكل الهيكلية المزمنة، ومنها تردي مناخ الأعمال وارتفاع نسبة البطالة ودعم الطاقة المكلف، مما نتج عنها إضعاف النمو، وارتفاع الدين العام وزيادة عجز الحساب الجاري، وتراجع الاحتياطيات الرسمية الأمر الذي أدى الى قيام الدولة بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي يدعمه صندوق النقد، وذلك بهدف استعادة الاستقرار المالي، وتشجيع النمو والتوظف مع حماية الأسر محدودة الدخل من الآثار السلبية للتغيرات المصاحبة.

قد وافق صندوق النقد في ١١ نوفمبر ٢٠١٦ على عقد اتفاق" تسهيل الصندوق الممدد" على منح مصر قرضا قيمته ١٢ مليار دولار أمريكي على مدار ثلاث سنوات، وهي تعادل ٨,٥٧٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة وهو ما يمثل٤٢٢% من حصة عضويتها. لدعم خطة برنامج وضعتها

مصر لإصلاح اقتصادي جذري وشامل وبما أن التدابير الإصلاحية تحتاج التضحية في الأجل القصير، لذا فإن القرض يتضمن إجراءات لحماية الفقراء.

التحديات الاقتصادية طويلة الأجل قبيل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦.

أثر عدم الاستقرار السياسي والقضايا الأمنية الإقليمية وتباطؤ الاقتصاد العالمي تأثيراً سلبياً على الاقتصاد المصري، مما تسبب في تضخيم المشكلات الهيكلية طويلة الأجل وهي .

- أسعار الصرف الثابتة فلم يكن تثبيت سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي في صالح الاقتصاد المصري، فقد أضعف تنافسيته الخارجية، واستنزف احتياطياته الأجنبية، وأدى إلى نقص العملة الأجنبية، الذي أثر سلباً على الاستثمار. وتسبب في تراجع الثقة ، بالإضافة إلى نقص السلع الغذائية في بعض الأحيان.
- ارتفاع العجز والدين العام مع ضعف الإيرادات والدعم غير الموجه إلى مستحقيه وتضخم فاتورة أجور القطاع العام، أصبح العجز كبيراً وارتفع مستوى الدين العام مقتربا من ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي .
- انخفاض النمو ظل النمو وتوظيف العمالة مقيدين بالمعوقات الهيكلية القائمة منذ أجل طويل فلم يكن النمو احتوائياً ليشمل كل شرائح المجتمع ولم يولد وظائف كافية، لاسيما للشباب والمرأة.(صندوق النقد الدولى ، ٢٠١٦)

لذا يمكن وضع صورة الاقتصاد المصري التي دفعت لتطبيق برنامج الإصلاح ٢٠١٦.

١-تراكم اختلالات اقتصادية كبيرة، من عجز كبير في الموازنة العامة تجاوز ١٠% من إجمالي الناتج المحلي، وعجز مزمن وكبير في الميزان التجاري، بسبب سياسات اقتصادية كلية غير متسقة.

٢- انخفاض بالغ في احتياطيات النقد الأجنبي وارتفاع التضخم وارتفاع الدين العام إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها، بسبب سياسة نقدية توسعية وسعر صرف ثابت.

٣- انخفاض معدلات النمو وارتفاع مستويات البطالة، خاصة بين الشباب. (صندوق النقد الدولى ، ٢٠١٧)

سمات برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ :

طبعت التحديات السابقة على سمات برنامج الإصلاح وتمثلت في :

١- نظام سعر صرف مرن للتخلص من تقييم العملة المبالغ فيه، وإعادة بناء الاحتياطيات، وتوفير هوامش أمان ضد الصدمات الخارجية.

٢- تشديد السياسة النقدية لاحتواء التضخم.
٣- ضبط أوضاع المالية العامة لضمان بقاء الدين العام في حدود يمكن تحملها على المدى المتوسط.
٤- إصلاحات هيكلية لتشجيع النمو الاحتوائي، وخلق فرص العمل، وتنويع الصادرات وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز إدارة المالية العامة.
٥- دعم شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق الموجه للفقراء لموازنة أثر الإصلاحات على محدودي الدخل.

مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦

ترتب على ما سبق إفراز المكونات الأساسية التالية للبرنامج :

- الحفاظ على نظام لسعر الصرف المرن حيث يساعد هذا النظام على تحسين تنافسية مصر الخارجية، ودعم الصادرات والسياحة وجذب الاستثمار الأجنبي، وما يسمح للبنك المركزي بإعادة بناء احتياطياته الدولية.
- سياسة نقدية تشديديه وذلك لاحتواء التضخم والوصول به على المدى المتوسط إلى رقم في خانة الأحاد.
- زيادة الإيرادات الحكومية بتعزيز إيرادات الموازنة العامة أهمها من خلال ضريبة القيمة المضافة والتي أقرت في أغسطس ٢٠١٦، بحيث تتضمن إعفاءات لمعظم السلع الغذائية الأساسية التي يستهلكها الفقراء حماية لأقل الفئات دخلا في المجتمع.
- تنفيذ إصلاحات دعم الطاقة حيث أن دعم الطاقة لا يوجه بدقة إلى المستحقين ويستفيد من معظمه غير الفقراء، وهو يتسبب أيضا في انحراف الإنتاج نحو الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة ولرأس المال وبعيدا عن المشروعات كثيفة العمالة والتي تخلق فرص عمل للمواطنين.
- تشجيع النمو من خلال إصلاحات هيكلية واسعة النطاق: أهمها تحسين مناخ الأعمال مثل: ترشيد إصدار التصاريح الصناعية وتيسير الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذه الإجراءات تؤدي إلى زيادة خلق فرص العمل والمساعدة على معالجة البطالة المرتفعة في مصر، والتي بلغت مستوى حاد بين الشباب والنساء بوجه خاص وستؤدي إتاحة المزيد من دور الحضانة العامة وزيادة أمان وسائل النقل العام إلى تيسير عمل المرأة المصرية خارج المنزل.

- تعزيز برامج الحماية الاجتماعية بتوجيه نسبة من وفورات المالية العامة تعادل حوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي إلى مزيد من الدعم والتحويلات النقدية لكبار السن والأسر الفقيرة كذلك الحفاظ على الموارد الموجهة للبرامج الاجتماعية مثل الوجبات المدرسية ودعم ألبان وأدوية الأطفال والتدريب المهني للشباب.(صندوق النقد الدولى ، ٢٠١٨)

نتائج تنفيذ الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦

- تم الانتقال إلى سعر الصرف المرن دون عقبات وانتهت بالكامل تقريبا ظاهرة السوق الموازية ومشكلة عدم توافر العملة الأجنبية، وبدأ النشاط في سوق الإنتربنك الدولارية بين البنوك يتعافى واستردت مصر ثقة المستثمرين والتي تمثلت في الإقبال الكبير على شراء السندات الدولارية التي أصدرتها مصر في يناير ٢٠١٧، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج واستثمارات الأجانب في المحافظ المالية وسجلت احتياطيات البنك المركزي زيادة كبيرة وساهمت مواصلة إصلاح دعم الطاقة والسيطرة على الأجور وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بعد استحداثها في تخفيض عجز (تعزيز أوضاع) المالية العامة.
- اتخذت خطوات واسعة نحو تخفيض التضخم بتطبيق زيادة كبيرة في أسعار الفائدة الأساسية (بمقدار ٥٠٠ نقطة أساس سواء على سعري الإيداع والإقراض ليلية واحدة أو سعر العملية الأساسية لبنك المركزي وسعر الائتمان والخصم وامتصاص السيولة الفائضة، كما وضع إطاراً نقدياً يرتكز على سياسة واضحة التحديد، ويعمل على تعزيز التواصل مع الأسواق والجمهور لإدارة توقعات التضخم والبنك المركزي ملتزم أيضا بالحفاظ على سعر الصرف المرن.
- موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ كانت تتوخى تحقيق فائض أولي للمرة الأولى منذ ١٠ سنوات وهو ما تحقق فعلاً لاحقا. وتمثلت أهم الإجراءات الخافضة للعجز في زيادة سعر ضريبة القيمة المضافة واستمرار إصلاحات دعم الطاقة وكبح الزيادة في فاتورة الأجور. كما احتوت الموازنة العامة مكوناً اجتماعياً قوياً لتخفيف عبء التكيف عن الفقراء ومحدودي الدخل.
- حدث تقدماً كبيراً في مسيرة الإصلاحات الهيكلية فتم إقرار قانون المنح تراخيص المنشآت الصناعية وقانون جديد للاستثمار، والنظر في قانون الإفلاس الجديد. وكلها تشريعات ضرورية لتعزيز مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات وتشجيع النمو كما ركز جدول أعمال الحكومة للإصلاح على تحسين إدارة المالية العامة ودعم المنافسة وتشجيع مشاركة النساء في سوق

العمل وتقوية القطاع المالي، وهو ما يؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال ودعم تنمية القطاع الخاص.

- الاستقرار الاقتصادي الكلي ما زال هشا وجدول أعمال الإصلاح لا يخلو من الصعوبة ولكن هناك إصرارا قويا على احتواء المخاطر. (ديفيد ليبتون ، ٢٠٢٠)

المراجعة الثانية " والتي جاءت بعد ٥ أشهر تقريبا من المراجعة الأولى قام خبراء صندوق النقد الدولي، بزيارة مصر في الفترة من ٢٥ أكتوبر إلى ٩ نوفمبر ٢٠١٧، لإجراء المراجعة الثانية للاقتصاد وباستكمال المراجعة في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧ من قبل المجلس التنفيذي للصندوق أسفر عن صرف الشريحة الثالثة بقيمة ٢ مليار دولار ليصل إجمالي ما حصلت عليه مصر إلى نحو ٦,٠٨ مليار دولار. وكان من أهم نتائج المراجعة مايلي .

- تحسن النمو أثناء السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي بمعدل ٤.٢ %مقارنة بالمعدل المتوقع البالغ ٣.٥% مع التوقع بارتفاع معدل النمو إلى ٤.٨% خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ و٦ % في الأجل المتوسط، مقابل ٤.٢% و ٣,٥% في العامين السابقين. كما تقلص عجز الحساب الجاري بالدولار، بدعم من زيادة الصادرات غير النفطية وعائدات السياحة في الوقت الذي تراجعت فيه الواردات غير النفطية
- ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٣% وهذا انعكاسا لزيادة ثقة المستثمرين. والتضخم الكلي قد بلغ ذروته في يوليو ٢٠١٧ ثم بدأ يتراجع منذ ذلك الحين بدعم من السياسة النقدية الحذرة التي ينتهجها البنك المركزي وكان أداء الميزانية متوافقا إلى حد كبير مع توقعات البرنامج حيث بلغ العجز الأولي١.٨% من إجمالي الناتج المحلي مقابل ٣.٦% من الناتج في العام السابق غير أن العجز الكلي تجاوز التوقعات بنسبة ٤% من إجمالي الناتج المحلي مسجلاً١٠.٩% من إجمالي الناتج المحلي.
- تمكن البنك المركزي من تحويل المسار الصاعد للتضخم، حيث توقع له أن ينخفض إلى نحو ١٣% في ديسمبر ٢٠١٨ . واستمرار هذا الاتجاه العام المضاد للتضخم سيؤدي إلى فتح الباب أمام تخفيض أسعار الفائدة بالتدريج، وعلى البنك أن يظل متنبها ومستعدا لتشديد السياسة النقدية إذا ما ظهرت ضغوط الطلب من جديد وعلى المدى المتوسط، يخطط البنك المركزي للتحول إلى إطار استهداف التضخم، مما يساعد على تحقيق تضخم منخفض ومستقر.

ملخص نتائج تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ (في المدى المتوسط):

بعد استعرض ما تم إنجازه في الآجال القصيرة وهي فترات مراجعات صندوق النقد الدولي.نستطيع إيجاز البرنامج الاقتصادي فى عدة نقاط أهمها .

- إحرز البرنامج هدفه الرئيسي المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو أحد متطلبات جذب الاستثمارات وزيادة النمو وخلق فرص العمل ، فقد انخفضت مستويات عجز الحساب الجاري إلى أقل من ٣% من إجمالي الناتج المحلي، وارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق بأكثر من ٤٥ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ لتغطي ٨ شهور من الواردات بينما انخفض معدل البطالة إلى حوالي ٧.٨% في خلال يوليو سبتمبر ٢٠١٩ وهو أدنى معدل بلغه منذ ٢٠ عاما، وانخفضت معدلات التضخم على نحو مطرد لتسير بذلك على المسار الصحيح نحو بلوغ مستوى الرقم الواحد في ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، ولكن انخفاض التضخم لا يعني انخفاض الأسعار، وإنما يعني تباطؤ وتيرة زيادات الأسعار وبذلك يصبح في الإمكان تهيئة المسار لتنفيذ الإصلاحات الأوسع نطاقا، مثل تحسين مناخ الأعمال الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بقيادة القطاع الخاص وخلق فرص العمل خاصة وأن مصر قفزت ٨ مراكز في تصنيف تقرير ممارسة الأعمال عام ٢٠١٩ الصادر عن البنك الدولي بما يترجم الجهود المثمرة في تحفيز بيئة الاستثمار ومناخ الأعمال، وإن كانت مازالت متواضعة لذا تحتاج لجهد أكبر ومتواصل.
- تعافى معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي حتى وصلت إلى ٥.٦% في ٢٠١٩/٢٠١٨، ومن المتوقع بلوغه ٦% بحلول السنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، فأفاق النمو مواتية على المدى القصير. يدعمها تعالي القطاع السياحي وتزايد إنتاج الغاز الطبيعي هيكل النمو أكثر تنوعا وتوازنا، حيث يشمل معظم القطاعات بما في ذلك التصنيع والسياحة والبناء والتجارة والنفط والغاز، وأصبحت الاستثمارات والصادرات المحركات الرئيسية للنمو كما أكد تقرير المؤسسة هارفارد للتنمية الدولية توقعه بنمو الاقتصاد المصري سنويًا بمتوسط ٦.٨١% حتى عام ٢٠٢٧، ليصبح ضمن أسرع الاقتصادات نموًا في العالم ويأتي هذا العكاساً لتنوع وتطور القدرات الإنتاجية. وجهود تحفيز الاستثمار والنهوض بالصناعة الوطنية وتعميق المكون المحلى، حيث ارتفع الاقتصاد المصري بمقدار درجتين في مؤشر التركيبة الاقتصادية

- الانخفاض الكبير في عجز المالية العامة والذي وصل إلى ٨.٤ عام ٢٠١٩/٢٠١٧ (حيث سجلت الموازنة العامة فائضا أوليا٢ % من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بعجز أولي بلغ ٣.٥% من الناتج في عام (٢٠١٦/٢٠١٥) ساعد على خفض إجمالي الدين الحكومي من ١.٨% من إجمالي الناتج المحلي في موازنة يونيو ٢٠١٧ إلى ٩٠% في يونيو ٢٠١٩. بضبط مالي بنحو ١٨ % من الناتج على مدار عامين، غير أن مستوى الدين لا يزال مرتفعا ويتعين خفضه بدرجة أكبر لتعزيز قدرة مصر على الاستمرار في تحمل الدين
- كما نجحت مصر خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ في الإدارة الكاملة للمالية العامة للدولة إلكترونيًا، مما أسهم في الرصد الدقيق لحظة بلحظة، للتدفقات المالية سواء على مستوى الإيرادات أو المصروفات وتحديد الاحتياجات المالية، فالتنفيذ الإلكتروني للموازنة العامة للدولة عبر نظام إدارة شبكة المعلومات المالية الحكومية " GFMIS" أسهم في ضبط الأداء المالي، وإحكام الرقابة على الصرف وضمان عدم تجاوز الاعتمادات المالية المقررة، ورفع كفاءة الإنفاق العام والحفاظ على العجز المستهدف.
- إصلاح نظام دعم الوقود من خلال إلغاءه بالتدريج واستحداث آلية تسعير الوقود حيث يتم تعديل أسعار بيع الوقود بالتجزئة صعودا أو هبوطا بالتناسب مع التغييرات في التكاليف الأساسية مثل أسعار النفط، وسعر الصرف، إلخ) على غرار الممارسات المتبعة في الاقتصادات الحديثة حول العالم .
- اتخذت عدة مبادرات للحماية الاجتماعية، منها: زيادة قيمة الدعم النقدي على السلع الغذائية بأكثر من الضعف من خلال بطاقات التموين الذكية – من ٢١ إلى ٥٠ جنها لكل مواطن – وزيادة تحويلات الدعم للألبان الرضع وأدوية الأطفال وكذلك تم التوسع في معاشات التضامن الاجتماعي لتشمل الرعاية الطبية، مع التوسع في تغطية برنامج تكافل وكرامة ليشمل ٢,٢ مليون أسرة إضافية حوالي ١٠ ملايين مواطن – وزيادة المبالغ المقدمة، بالإضافة إلى رفع المزايا التقاعدية، وخاصة لأصحاب المعاشات التقاعدية المتدنية كما تم إطلاق برنامج "فرصة" في يونيو ٢٠١٧ كعنصر مكمل البرنامج "تكافل وكرامة" ولمساعدة الأسر محدودة الدخل على تحسين مستوياتها المعيشية وفي إطار هذا البرنامج الجديد تتشارك الحكومة مع القطاع الخاص لإتاحة فرص عمل تدر دخلا ثابتا لأبناء الأسر

المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة وللباحثين عن وظائف وفي هذا الإطار تم صرف علاوة استثنائية لموظفي الحكومة لتعويض آثار التضخم المرتفع.

- زيادة فرص العمل للشباب وتشجيع المرأة على العمل، حيث اتخذت إجراءات منها: برامج التدريب المتخصصة للشباب وبرامج المساعدة في البحث عن عمل ولمساعدة المرأة على الانضمام للقوى العاملة، فتضمنت موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧ مخصصا قدره ٢٥٠ مليون جنيه مصري لزيادة دور الحضانة العامة، مع زيادة هذا المبلغ إلى ٥٠٠ مليون جنيه في موازنة٢٠١٧/٢٠١٨ ثم ٦٠٠ مليون جنيه مصري في ٢٠١٨/٢٠١٩ وتخطط الحكومة لتنفيذ نظام الميزانية المراعية لنوع الجنس اعتبارا من ٢٠١٨/٢٠١٩
- تعزيز الحوكمة والحد من الفساد وتعزيز المنافسة من خلال نشر تقارير لحوالي ٣٠٠ مؤسسة مملوكة للدولة، من كشوف مالية موجزة وهيكل الحوكمة فيها وغير ذلك من معلومات مهمة تتعلق بكيفية ممارسة الدولة لحقوق ملكيتها عليا، وتعزيز استقلالية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وهو جهاز رقابي معني بالمنافسة، يضطلع بالتصدي للممارسات غير التنافسية ومن ثم تضييق المجال أمام أنشطة الكسب الريعي والتلاعب بالسوق، وتحديث الممارسات المتعلقة . بتخصيص الأراضي الصناعية والمشتريات الحكومية وكلاهما عرضة لأعمال الفساد إذا افتقر تنفيذه إلى الشفافية والتنافسية وشمول الجميع .
- يحتل تحفيز استثمارات القطاع الخاص مركزا متقدمًا في أولويات الحكومة، انعكس في إجراء بعض الإصلاحات الرامية إلى تهيئة مناخ الأعمال ومنها: قوانين «الترخيص الصناعي، والاستثمار والإفلاس والمشتريات العامة». وتعديل قانون الشركات وإنشاء جهة تنظيمية مستقلة للقطاع الخاص، والإعلان عن برنامج الطروحات العامة، وتعزيز الشفافية وحوكمة إدارة الشركات المملوكة للدولة، وسن قوانين جديدة لتمويل المشاريع متناهية الصغر ورأس المال المنقول، وتشجيع تمويل الرهن العقاري، وإصدار لوائح حديثة لفروع البنوك الصغيرة، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والدفع عبر الهاتف المحمول، ودعم الصادرات بمؤشرات أداء رئيسية واضحة لخلق قاعدة تصدير أوسع وأكثر تنوعا وتنافسية في الأسواق العالمية .

نظريات النمو الاقتصادى

لقد أسهم سولو فى النظرية الاقتصادية حيث وضع سولو نموذج عام ١٩٥٦. إذ يعتبر نموذج سولو من أهم الإسهامات في تاريخ الفكر التنموي وذلك بإدخاله عنصر التكنولوجيا في نموذجه ولكنه اعتبر

أن التطور التكنولوجي عاملاً خارجيا لا يمكن تفسيره (قد توقع الاقتصادي كالدور عام ١٩٥٧ التطور التكنولوجي يستلزم تراكم رأسمالي، والعكس صحيح فمن الاستحالة أن يتحقق احدهما دون الآخر، ولذلك أطلق عليه إسم نموذج النمو الخارج وهذا ما أدى لظهور أفكار جديدة في الثمانينات أدت إلى ظهور النظرية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي والتي عرفت باسم نموذج النمو الداخلي وكان من أهم المساهمات في مقدمة من بول رومر عام ١٩٨٦ ، لوكاس ١٩٨٨ ، ريبلو ١٩٩١.

فأعمال سولو في النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي تعتبر أساس العديد من الدراسات والنماذج التي جاءت بعده في شكل نظرية حديثة تهدف إلى إيجاد عوامل داخلية لعنصر التطور التقني الذي يعزز النمو الاقتصادي ويحد من العوائد الحدية المتناقصة لرأس المال وضمان استمرار النمو على المدى الطويل.

ما يجدر ذكره أن النظرية الكلاسكية الحديثة تري أنه لا يمكن للاقتصاد أن ينمو بلا نهاية من خلال الاستثمار المادي فقط. فإن تحقيق نمو في الاقتصاد من خلال زيادة معدل الاستثمار، لن يحقق نموا متواصلا في الأجل الطويل، ولكن بالطبع يمكن تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الاستثمارات، ولكن مع تعاظم الزيادة في رأس المال فإن معدل الزيادة في معدل النمو سيتناقص حتى يتلاشي حسب قانون تناقص الغلة.

لذا الدول الأفقر يفترض أن تنموا بشكل أسرع وأعلى من الدول المتقدمة بسبب كونها ذات تراكم رأسمالي أقل وبالتالي سيكون لديها ناتج حدي أعلى من الدول ذات التراكم الرأسمالي الأعلى بمعنى أن بعض الاقتصادات يمكن أن تنمو بمعدلات أكبر وأسرع عن طريق زيادة معدلات الادخار والاستثمار بالإضافة لزيادة القوة العاملة، ولكن هذا لا يستمر طويلا بسبب بطء معدلات النمو في المستقبل نظرًا لأن مثل هذه الزيادات سواء في رأس المال أو القوة العاملة لن تتكرر بنفس المعدلات في المستقبل إلى مالا نهاية، وعلى الرغم من ذلك فأن بعض الاقتصادات يمكنها الحفاظ على معدل نمو مرتفع وذلك من خلال تحسين مستوى مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج فهي عنصر أساسيا في استدامة معدلات النمو الاقتصادي واستمرار ارتفاعها.

لذا تدرس نظرية النمو الداخلي (نظرية النمو الحديثة) التفاعل بين عملية الإنتاج والابتكارات والخصائص الهيكلية للاقتصاد والمجتمع. وكيف أن هذا التفاعل يفرز النمو الاقتصادي لبلد ما. وفي نماذج النمو الداخلي يمكن للنمو أن يستمر في المدى الطويل لأن العائد على استثمار رأس المال بما

في ذلك رأس المال البشري ليس تنازليا. فنشر المعرفة بين المنتجين والفوائد الخارجية للتقدم التقني ورأس المال البشري كجزء من هذه العملية يساهم في عرقلة تناقص الغلة لرأس المال المتراكم .

ولقد مر الاقتصاد المصري خلال العقود الماضية بمراحل نمو عديدة خاصة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٨ كما اتضح سابقا، استهدفت في مجملها السعي نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وإتاحة المزيد من فرص العمل. ورفع مستوى معيشة المواطن ونتيجة لاختلاف التوجهات الاقتصادي التي اتبعت خلال المراحل المختلفة تباينت معدلات النمو الاقتصادي من مرحلة لأخرى.

سوف يتم تحليل تأثير التحويلات الخارجية فى دعم النمو الاقتصادي فى مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي باستخدام نومزج سولو المعتمد عى تقدير دالة الانتاج لكوب دوغلاس ، من أجل تحديد تأثير التحويلات الخارجية فى دعم النمو الاقتصادي

الدراسة القياسية لدور تحويلات العاملين بالخارج فى دعم الاقتصاد المصري :

تعتبر تحويلات العاملين بالخارج ظاهرة حديثة نسبيا في النظام المالي سواء من حيث الحجم والتأثير الاقتصادى العالمي ،نتيجة لنموها وتزايدها بمعدلات مرتفعة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في الدول النامية التي تستقطب الجزء الأكبر منها ، حيث أصبحت تمثل أهم المصادر الخارجية للتمويل في عديد من هذه الدول التي تزداد بها الهجرة الخارجية للعمالة . ولهذه الأسباب ظهر اهتمام من قبل العديد من الاقتصاديين في التحقق من الجوانب المختلفة لهذه التحويلات سواء من حيث المنافع أو التكاليف ، وذلك من خلال تحليل آثارها علي النمو الاقتصادي والعديد من المتغيرات الاقتصادية (نجا،٢٠١٥)

الجانب النظري للنموزج

تعد الآثار التي يحدثها التمويل الخارجي في نمو الدول المستقبلية وخاصة الدول النامية موضوعاً جدليا يثير الكثير من التساؤلات حول جديتها وأمكانياتها في إحداث نمو وتطور في الدول المستقبلة، وفي هذا الإطار هناك اتجاهين فكريين

الاتجاه التقليدي :

احتل التمويل الخارجي من وجهات نظر التقليديين مكانة بارزة لتأثيره الإيجابي في النمو الاقتصادي للدول النامية وتطورها نظراً لما تعانيه تلك الدول من عدم القدرة علي توفير المتطلبات اللازمة لإعادة هيكلة اقتصادياتها، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. من هنا فإن عدم مقدرة هذه الدول علي توفير

متطلبات شعوبها ، يعني وجود محددات تقيد النمو الاقتصادي وتؤثر فيه سلبياً ويري الاتجاه التقليدي أن المحددات الرئسية للنمو في الدول النامية تتمثل فيما يلي :

- انحفاض الادخارات المحلية (s) دون مستوي الاستثمارات المحلية .(I) وهذا ما يعرف بفجوة الادخار Saving Gap ويرمز لها بالرمز (I–s) .
- عدم قدرة العملات الأجنبية المتحصل عليها من الصادرات (X) علي تغطية المتطلبات الاستيرادية (M) لتحقيق المعدلات المستهدفة للنمو، وهذا ما يعرف بفجوة العملات الأجنبية.

يري التقليديين إن الأثر الايجابي للتحويلات الخارجية للعاملين بالخارج يكمن فى توفير موارد مالية إضافية لسد الفجوة الكبري لهاتين المشكلتين ، وبالتالي تساهم فى دعم الاقتصاد ، ويكون الأثر الايجابي للتحويلات الخارجية سد فجوة الادخار من خلال الزيادة المباشرة في حجم الاستثمار التى تترتب على التحويلات الخارجية، هذا فضلاً عن زيادة غير مباشرة في تراكم رأس المال المحلي من خلال زيادة مستوى الدخل ومن ثم معدل الأدخار. أما بالنسبة لفجوة العملات الأجنبية، فإن تحويلات العاملين بالخارجيعد مصدراً إضافياً للعملات الأجنبية تساهم في زيادة مقدرة الدولة المستقبلة له الحصول علي متطلباتها الاستيرادية من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة أو من خلال تحرير بعض المصادر المحلية التي يمكن أن تستخدم في زيادة الإنتاج للقطاعات الاقتصادية المختلفة. مما يساهم في زيادة معدل النمو ولقد اعتمد هذاالاتجاه في تحليلهم لأثر التحويلات الخارجية علي دعم الاقتصاد علي نموذج هارد دومار

المجددون :

عارض المجددون الرأي السابق ، وذلك بناء علي نتائجهم التي تواصلوا إليها من خلال_دراستهم المستفيضة حيث توصلوا إلي أن تأثير تحويلات العاملين فى الخارج والمساعدات الخارجية علي معدل النمو الاقتصادي كان ضعيفاً وإن لم يكن سالباً وذلك بسبب إنخفاض معدلات الادخار وزيادة نسبة رأس المال إلي الإنتاج وأشاروا إلي أن جزاء كبيراً من تحويلات العاملين بالخارج والمساعدات تستخدم لزيادة الاستهلاك وليس لزيادة الادخار.

توصيف النموذج:

لقد أعتمدت بعض الدراسات السابقة علي نماذج قياس مختلفة لقياس العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج والنمو الاقتصادي و من هذه الدراسات دراسة (٢٠٠٧) Jongwanieh التي أستخدمت نموذج كوب – دوجلاس في صياغة العلاقة بين التحويلات الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي، و هو النموذج الذي تستخدمه الدراسة الحالية إذ تعتمد الدراسة الحالية علي نموذج كوب دوجلاس لاختبار العلاقة السببية بين التحويلات الخارجية و النمو الإقتصادي كما تعتمد الدراسة الحالية علي أسلوب نموذج تصحيح الخطأ ،VECM ، ويمكن التعبير عن دالة كوب – دوجلاس بالصورة الرياضية التالية:

$$y_t = A\ K_t^{a}\ L^{\beta} \qquad (1)$$

تشير y_t الي معدل النمو الإقتصادي و يقاس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، A تشير الي ثابت المعادلة و هو المستوي التكنولوجي، وتعبر K رأس المال، وتشيرا إلى قوة العمل، B تشير الي معامل مرونة الناتج بالنسبة لقوة العمل، بينما α تشير الي معامل مرونة الناتج بالنسبة لراس المال.

نظراً لأن الهدف الاساسي من الدراسة هو قياس العلاقة السببية بين التحويلات الخارجية والنمو الإقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد المصري فسوف يتم اضافة صافي التحويلات الخارجية (TR) كمتغير تفسيري الي معادلة (١) لتصبح كالتالي:

$$y_t = A\ K_t^{a}\ L^{\beta}\ \ TR_t^{y} \qquad (2)$$

و يتم اخذ لوغاريتم طرفي معادلة (٢) للحصول على المعادلة الخطية التالية:

$$\log y_t = b_0 + b1 \log K_t + b_2 \log L_t + b3\ \log TR_t + €_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

تستخدم المعادلة (٣) كأساس لقياس العلاقة السببية بين صافي التحويلات الخارجية و النمو الاقتصادي مقاسا الناتج المحلي الاجمالي في الإقتصاد المصري في الأجلين القصير و الطويل، و بما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية، فان المشتقات الجزئية تعبر عن مرونة معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للمتغيرات التفسيرية تعبر عن مرونة الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي بالنسبة للأنفاق للتراكم الراسمالي الحقيقي الحقيقي b2 تعبر عن مرونة نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بالنسبة لقوة العمل، b3 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة لصافي التحويلات الخارجية الحقيقية، $€_t$ هي حد الخطأ العشوائي مع افتراض تحقيقها للخواص الأحصائية التقليدية بوسط حسابي يساوي صفر و تباين ثابت.

و فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالمتغيرات التي تستخدم في الإختبارات عن حالة الإقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١) تم جمعها من مصادر محلية "وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية ، و مصادر دولية " قاعدة بيانات البنك الدولي والانتكاد"، و تم إستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI (٢٠١٠=١٠٠) ، للحصول علي القيم الحقيقية لتلك المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التراكم الراسمالي الحقيقي، و صافي التحويلات الخارجية الحقيقية) .

وطبقاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة تتكون الأساليب المستخدمة من ثلاثة إختبارات هما : إختبارات جذر الوحدة، إختبار جوهانسن للتكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأVECM .

إختبارات جذر الوحدة لإستقرار السلاسل الزمنية

يهدف إختبار جذر الوحدة Unit Root Test الي فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقوة العمل وهو متغير حقيقي، و التراكم الرأسمالي الحقيقي، وسلسلة صافي التحويلات الخارجية الحقيقية بإستخدام بيانات عن الإقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١) ، و ذلك للتعرف على مدي سكونها، و تحديد رتبة تكامل كل متغير علي حده، و رغم تعدد إختبارات جذر الوحدة، الا أن الدراسة الحالية سوف نستخدم إختبارين هما أختبار ديكي فولر (Dickey and Fuller)، و إختبار فيلب بيرن (Philipp – erron ، و يوضح الجدول التالي نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

جدول (٤) نتائج اختبار ديكي فولر (Dickey and Fuller)

لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولي لمتغيرات نموذج الدراسة

ADF – test									
time series	المستوي				الفرق الأول				degree of cointegration
	بمقطع		بمقطع واتجاه واحد		بمقطع		بمقطع واتجاه واحد		
	t-statistic	Prop*	t-statistic	Prop*	t-statistic	Prop*	t-statistic	Prop*	
Log(y)	٠.٧٢	٠.٨٩	-٢.٢٦	٠.٤٤	-٦.٧٣	٠.٠٠	-٧.٠٣	٠.٠٠	١
Log(l)	-٠.٣٨	٠.٨٨	-١.٢٧	٠.٨٨	-٤.٣٢	٠.٠٠	-٤.٣٥	٠.٠١	١
Log(k)	٠.٩	٠.٩٣	-٣.٢٤	٠.١٠	-٤.٢١	٠.٠٠	-٤.٥٤	٠.٠١	٠
Log(tr)	-١.٠١	٠.٧٥	-١.٨٣	٠.٦٦	-٧.٠١	٠.٠٠	-٧.٢٠	٠.٠٠	١

EVIEWS 23

يتضح من نتائج الجدول السابق إستقرار كافة السلاسل الزمنية عند اخذ الفرق الأول لها، اذ أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و العرض من العمل بالإضافة إلى سلسلة التراكم الرأسمالي الحقيقي و

صافي التحويلات الحقيقية من الخارج مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها سواء بمقطع أو إتجاه عام بمستوي معنوية ١% ، و بالنسبة للمستوي فيتضح من الجدول السابق عدم إستقرار كافة السلاسل الزمنية عند المستوي سواء بمقطع أو إتجاه عام، ما عدا سلسلة التراكم الرأسمالي الإجمالي الحقيقي مستقرة عند المستوي بإفتراض وجود مقطع و اتجاه عام وذلك عند مستوي معنوية ١٠% ، و نقدم فى الجدول التالينتائج إختبار pp لجذر الوحدة علي متغيرات الدراسة.

جدول (٥) نتائج اختبار فيليب – بيرون (PP test)

لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولي لمتغيرات الدراسة

ADF – test									
time series	المستوي				الفرق الأول				degree of cointegration
	بمقطع		بمقطع واتجاه واحد		بمقطع		بمقطع واتجاه واحد		
	t–statistic	Prop*	t–statistic	Prop*	t–statistic	Prop*	t–statistic	Prop*	
Log(y)	٠.٩٣	٠.٨٩	−٢.١٨	٠.٤٨	−٦.٧٣	٠.٠٠	−٧.٠٤	٠.٠٠	١
Log(l)	−٠.٤٠	٠.٨٩	−١.٤٤	٠.٨١	−٤.٣٠	٠.٠٠	−٤.٢٣	٠.٠١	١
Log(k)	٠.١٢	٠.٩٢	−١.٧٢	٠.٦٩	−٤.٢٦	٠.٠٠	−٤.٥٦	٠.٠١	٠
Log(tr)	−٠.٨١	٠.٨٩	−١.٧٥	٠.٧٣	−٧.٠٨	٠.٠٠	−٩.٠٠	٠.٠٠	١

EVIEWS 23

يتضح من نتائج قبليب بيرون في جدول (٢) مع نتائج إختبار ديكي فولار، إذ أن كافة السلاسل الزمنية مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها سواء بإفتراض وجود مقطع أو مقطع و إتجاه عام بمستوي معنوية ، في حين أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوي سواء بإفتراض وجود مقطع أو مقطع و إتجاه عام، ما عدا سلسلة التراكم الرأسمالي الإجمالي الحقيقي غير مستقرة عند المستوي بإفتراض وجود مقطع واتجاه عام

<u>نتائج إختبار التكامل المشترك :</u>

تعتمد الدراسة في تقدير التكامل المشترك علي أسلوبي جوهانسن للتكامل المشترك و أسلوب نموذج تصحيح الخطأ.VECM

<u>نتائج إختبار جوهانسن جيسليس للتكامل المشترك</u>

يستخدم إختبار أنجل – جرانجر لمعرفة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة أم لا، إلا أن إختبار انجل – جرانجر لا يهدف لمعرفة عدد متجهات التكامل المشترك الموجودة بين المتغيرات محل الدراسة، و هو ما يتميز به إختبار جوهانسن عن غيره من إختبارات التكامل المشترك، من خلال قدرته

على إختبار عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، كما يعتبر اختبار جوهانسن دعم للنتائج المتحصل عليها من إختبار انجل جرانجر، وفي حالة أثبات اختبار جوهانسن – جسلس (Johansen– Juselius Cointergration test) وجود متجه تكامل وحيد بين المتغيرات محل الدراسة، وعند التاكد من وجود متجه تكامل وحيد بين المتغيرات محل الدراسة بإستخدام إختبار جوهانسن جسلس يمكن عندئذ تقدير معادلات نماذج تصحيح الخطأ (Ekanayake,1999) ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار جوهانسن جسلس

جدول (٦) نتائج اختبار جوهانسن جسلس

اختبار الأثر Trace Test									
فرض عدد متجهات التكامل المشترك (r)	Eigen value		calculated value		critical value for testing at a significant level ٥%		critical value for testing at a significant level ١%		possibility	
	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام
لايوجد	٠.٥٧	٠.٦٨	٥٤.٦٩	٦٨.١٠	٤٧.٨٨	٦٣.٨٧	٥٥.٦٨	٧٠.٤٨	٠.٠١	٠.٠٢
واحد على الأكثر	٠.٤٠	٠.٤٥	٢٧.٢٦	٣٣.٠٠	٢٩.٧٩	٤١.٩٢	٣٤.٤٥	٤٩.٣٥	٠.٠٧	٠.٣٩
اثنان على الأكثر	٠.٢٥	٠.٢٧	١٢.٦٠	١٣.٤٤	١٥.٤٨	٢٤.٨٧	١٩.٩٣	٣١.١٤	٠.١٣	٠.٦٩
ثلاثة على الأكثر	٠.٠٧	٠.١٠	٢.٥٧	٣.٣٣	٣.٨١	١٢.٥٠	٦.٦٣	١٦.٥٥	٠.١٠	٠.٨٣
اختبار القيمة العظمي Maximal Eigen value Test										
لايوجد	٠.٥٧	٠.٦٩	٢٦.٤٣	٣٦.١١	٢٧.٥٨	٣١.١٢	٣١.٧١	٣٧.٤٤	٠.٠٦	٠.٠٢
واحد على الأكثر	٠.٣٩	٠.٤٥	١٥.٥٧	١٨.٥٦	٢١.١٣	٢٤.٨١	٢٤.٨٥	٣٠.٨٠	٠.٢٥	٠.٣٤
اثنان على الأكثر	٠.٢٧	٠.٢٨	١٠.١١	١٠.١١	١٤.٢٦	١٩.٣٩	١٨.٥١	٢٣.٨٨	٠.٢١	٠.٦٠
ثلاثة على الأكثر	٠.٠٨	٠.١٠	٢.٥٩	٣.٣٢	٣.٨٤	١٢.٥١	٦.٦٣	١٦.٥٠	٠.١١	٠.٨٤

يتضح من نتائج الجدول أن الفرض الأول معنوي إحصائيا عند مستوي معنوية ا أي أقل من ٥% كما أن كل القيم المحسوبة لأختبار الاثر تزيد على القيم الحرجة لهذا الاختبار بالنسبة للفرض الأول عند مستوي معنوية (٥% أو ١%) بإفتراض وجود (مقطع فقط)، مما يدل علي إمكان رفض الفرض العدم (r=٠) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، و قبول الفرض البديل (r≠٠) الذى يعني وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومحدداته في النموذج محل الدراسة و هي قوة العمل و هو متغير حقيقي والتراكم الراسمالي الحقيقي، وصافي التحويلات الحقيقية من الخارج.

ويلاحظ إختلاف نتائج الأثر مع نتائج إختبار القيمة العظمي عند الفرض الأول، إلا أنه في حالة جود اختلاف بين القيم الحرجة لنتائج اختبار الأثرTrace Test مع نتائج إختبار القيمة العظمي Maximal Eigen value يفضل نتائج إختبار الأثر وفقاً لما تشير إليه الدراسات السابقة .

كما يتضح من نتائج جدول (٣) أن الفرض الأول معنوي احصائيا عند مستوي معنوية ٢ %أي أقل من ٥% كما أن كل القيم المحسوبة لاختبار الأثر تزيد على القيم الحرجة لهذا الإختبار بالنسبة للفرض الأول عند مستوي معنوية (٥%) بإفتراض وجود (مقطع واتجاه عام) ، مما يدل علي إمكان رفض الفرض العدم (r=٠) القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل (r≠٠) الذى يعني وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومحدداته في النموذج محل الدراسة و هي قوة العمل و هو متغير حقيقي، والتراكم الراسمالي الحقيقي، وصافي التحويلات الحقيقية من الخارج، وعند نفس الفروض يتضح اتفاق نتائج إختبار القيمة العظمي مع نتائج إختبار الأثر.

كما يتبين من نتائج جدول (٣) أن الفرض الثاني غير معنوي أحصائيا عند مستوي معنوية ٥% فأقل عند إختبار الاثر ، كما أن كل القيم المحسوبة لاختبار الأثر تقل على القيم الحرجة لهذا الإختبار بالنسبة للفرض الثاني عند مستوي معنوية (١% و/أو ٥%) بإفتراض وجود (مقطع) أو مقطع وإتجاه عام)، فإن ذلك يدل علي قبول فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك لا تزيد على الواحد مما يدل على عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، كما يتضح إتفاق نتائج إختبار الأثر مع نتائج إختبار القيمة العظمي عند الفرض الثاني.

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين معدل النمو الاقتصادي الحقيقي و محدداته: علاقة طويلة المدي و علاقة قصيرة المدي، و هي العلاقة الأنية أو المباشرة التي تظهر بين معدل النمو الإقتصادي ومحدداته في كل فترة زمنية، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة . (Paltasingh, and Goyari, ٢٠١٣).

ومن خلال اختبار نموذج تصحيح الخطأ يتم إختبار فرض العدم بعدم وجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج في مقابل الفرض البديل بوجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج، حيث تستخدم قيمة statistics – المعامل حد تصحيح الخطأ المبطئ للاستدلال علي وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات. أما قيمة قيمة F–statistic للمتغيرات التفسيرية في معادلات تصحيح الخطأ فتستخدم

للتعرف علي وجود علاقة سببية في الاجل القصير بين المتغيرات (الطاهرة السيد ٢٠١٤) وقد تم تقدير معادلات تصحيح الخطأ للمتغيرات التي وجد بينها علاقة تكامل مشترك وهي معدل النمو الإقتصادي، و معدل نمو الانفاق الاستثماري الخاص ومعدل نمو قوة العمل ، ومعدل نمو صافي التحويلات الخارجية طبيق للجدول التالي .

جدول (٧) نتائج اختبار السببية باستخدام نماذج تصحيح الخطأ

اتجاه السببية	فترات الإبطاء	Pro	قيمة Statistic-t Long Run	Pro	قيمة F – Statistic Short Run	معادلة الانحدار المقدرة
معادلتى التغير فى لوغاريتم وتحويلات العاملين بالخارج والتغير في ميزان المدفوعات						
D (Log Y) D (Log K)	(١)(١)	٠.١٩	١.٣٦	٠.١٢	٢.١١	D (Log Y)= D (Log K)
D (Log K) D (Log Y)	(١)(١)	٠.٠٠	٣.٩٦	٠.٠٠	٧.١٣	D (Log K)= D (Log Y)
معادلتى التغير فى لوغاريتم وتحويلات العاملين بالخارج والتغير في الإنفاق الاستثماري						
D (Log Y) D (Log L)	(١)(١)	030.	٢.١٣-	٠.٠٩	٢.١١	D (Log Y)= D (Log L)
D (Log K) D (Log Y)	(١)(١)	٠.٦٦	٠.٤٤	٠.٦٣	٥٨	D (Log L)= D (Log Y)
معادلتى التغير فى لوغاريتم وتحويلات العاملين بالخارج الناتج المحلى						
D (Log Y) D (Log O)	(١)(١)	٠.٠٢	٢.٤٠	٠.٠٧	٢.٦٠	D (Log Y) D (Log TR)
D (Log O) D (Log Y)	(١)(١)	٠.٠٧	١.٩١	٠.٠٨	٢.٥٤	D (Log TR) D (Log Y)

تشير نتائج الجدول السابق، إلي عدم معنوية قيمة إختبار F المحسوبة في معادلة التغير في لوغاريتم الناتج وتحويلات العاملين بالخارج ، بينما معنوية F المحسوبة في معادلة التغير في ميزان المدفوعات، و من ثم يمكن القول بأن هناك علاقة سببية وحيدة الأتجاه في الأجل القصير من تحويلات العاملين بالخارج إلى ميزان المدفوعات ، بينما في الأجل الطويل يلاحظ عدم معنوية قيمة اختبار t المحسوبة في معادلة التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معنويتها في معادلة التغير في ميزان المدفوعات الأمر الذي يعني وجود علاقة سببية وحيدة الأتجاه في الأجل القصير من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ميزان المدفوعات ، أي أن الزيادة فى تحويلات العاملين بالخارج تؤدي الى زيادة الاستيراد من الخارج مما يعمل على العجز فى ميزان المدفوعات في الأجلين القصير والطويل.

كما يُلاحظ من الجدول عدم معنوية قيمة إختبار F المحسوبة في معادلتي التغير في لوغاريتم تحويلات العاملين بالخارج ، والتغير في لوغاريتم الانفاق الاستثماري ، و هذا يعني عدم وجود علاقة سببية بين الناتج المحلى الاجمالى والانفاق الاستثماري في الأجل القصير، بينما يُلاحظ معنوية قيمة اختبار t في

معادلة تحويلات العاملين بالخارج ، وعدم معنويتها في معادلة التغير في لوغاريتم الانفاق الاستثماري، ومن ثم توجد علاقة سببية وحيدة الأتجاه من الانفاق الاستثمار إلى تحويلات العاملين بالخارج في الأجل الطويل، أي أن الانفاق الاستثماريزداد بسبب تحويلات العاملين بالخارج فى الاجل الطويل.

كما يتضح من نتائج الجدول السابق عدم معنوية قيمة اختبار F المحسوبة في معادلتي التغير في لوغاريتم تحويلات العاملين بالخارج و معادلة التغيرفي الناتج المحلى الاجمالي ، ومن ثم يمكن القول بأنه لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و صافي التحويلات الحقيقية الخارجية في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل يلاحظ معنوية قيمة إختبار t المحسوبة في معادلة التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وعدم معنويتها في معادلة التغير في لوغاريتم التغير في صافي التحويلات الحقيقية الخارجية، الأمر الذي يعني وجود علاقة سببية وحيدة الأتجاه في الأجل الطويل من التحويلات الحقيقية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن صافي التحويلات الحقيقية الخارجية تسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاجل الطويل.

يتضح مما سبق أن علاقة السببية بين تحويلات العاملين بالخارج والأنفاق الإستثماري الحقيقي وحيدة الاتجاه في الأجلين القصير والطويل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الأنفاق الإستثماري الحقيقي، كما أن هناك علاقة السببية بين تحويلات العاملين بالخارج التغير في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل من ، كما أن هناك علاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وصافي التحويلات الحقيقية من الخارج وحيدة الاتجاه في الأجل الطويل من صافي التحويلات الحقيقية من الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و من ثم توصي الدراسة بالاتي :

١- توضح نتائج الدراسة إلى أنه ينبغي إتخاذ سياسة مناسبة لإستكشاف المزيد من فرص العمل في الخارج و الإستخدام المناسب للتحويلات من شأنه أن يعزز التنمية الاقتصادية في مصر.

٢- يمكن للحكومة زيادة الضغط لتقليل إستخدام القنوات غير الرسمية لتحويل الأموال وتسهيل القنوات الرسمية بتكلفة منخفضة للمعاملات لتحقيق أقصى فائدة من التحويلات.

٣- تساعد نتائج هذه الدراسة الحكومة وواضعي السياسات على إتخاذ السياسات المحلية المناسبة في مجال التحويلات المالية لمصر.

٤- تحقيق معدلات نمو تساعد على تحسين معيشة الموطنين الهدف الرئيسي من الإصلاح الاقتصادي لم يتحقق، حيث معدلات الفقر تزايدت.

٥- يسيطر على الاقتصاد المصري النموع المشوه حيث لم تصاحبه عملية. عميقة للتحول الهيكلي، فعملية النمو المستدام والاحتوائي يجب أن تنطوي على تحولات هيكلية تتغير فيها التركيبة الاقتصادية من قطاعات ذات إنتاجية متدنية إلى قطاعات أخرى ذات إنتاجية مرتفعة. وليس إعتماد على مصدر وحيد للدولار وهو تحويلا العاملين بالخارج مما قد يؤثر على استدامة نجاحات الإصلاح في الأجل الطويل وكبح حجم السلبيات والقدرة على مواجهة الصدمات مما قد نضطر إلى عقد اتفاق آخر من أجل الإصلاح الاقتصادي مرة أخرى.

٦- دالة الإنتاج في مصر متزايدة لم تصل بعد إلى مرحلة الغلة المتناقصة وهو ما يعني أهمية زيادة التحويلات الخارجة واستثمارها لتحقيق معدلات نمو في الفترة القادمة.

٧- وضع السياسات التي تحفز التحويلات الإستثمارية بدلا من مجرد تحويلات مالية للأغراض الاستهلاكية أي يجب ألا تهتم السياسات بتشجيع التحويلات الخارجية فقط و إنما العمل علي تشجيعها للإستثمار في أنشطة انتاجية تحفز النمو الإقتصادي، لا سيما و أن التحويلات الخارجية تسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل فقط.

٨- العمل علي إنشاء صندوق طوارئ بسبب ارتفاع حجم التحويلات المالية الخارجية للإقتصاد المصري، و من ثم ضرورة العمل علي التخفيف من حدة الصدمات المتوقعة من إنخفاض التحويلات الخارجية لا سيما مع تغيرات الظروف الإقتصادية العالمية و منها انتشار وباء كوفيد ١٩.

٩- يمكن أن تسعى المزيد من الدراسات المستقبلية إلى دمج المتغيرات المشتركة الأخرى المتغيرة بمرور الوقت مثل البيانات القوية عن الاستثمار الأجنبي المباشر و التصنيع في التحليل باستخدام إطار الإقتصاد القياسي متعدد المتغيرات لتحسين النموذج المقدم.

مراجع الدراسة :

١- محمد بزارية معمر نوال أيت سي (٢٠١٧)، الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين: نحو إستراتيجية وطنية لتعظيمها " المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد ٠٧ أبريل

٢- البنك المركزى المصرى التقارير السنوية ، أعداد مختلفة.

٣- البنك المركزى المصرى " المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

٤- الخشاني محمد (٢٠١٠)، التحويلات المالية للمهاجرية وأثرها علي التنمية في بلدان الشرق العربي الأربع : سوريا لبنان الأردن مصر " الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أسيا الأسكوا.

٥- السقا، أبراهيم محمد (٢٠١٠) تحويلات العمالة المصرية: نظرة عامة مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون الكويت، ص ٢١

٦- زهري أيمن (٢٠١٤)، إسترتيجيات وسياسات توجيه تحويلات العاملين بالخارج نحو تمويل التنمية – حالة مصر المعهد المصرفي المصري، مصر، ديسمبر.

٧- فادية عبد السلام (٢٠١٩)، التحويلات ودورها في النمو الاقتصادي (الفصل الثالث) معهد التخطيط القومي. (تحرير) منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٠٦ أغسطس.

٨- ديفيد ليبتون (٢٠٢٠) النمو الاحتوائي وخلق فلرص العمل فى مصر ، صندوق النقد الدولى ، متاح على الرابط
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/05/05/sp-egypt-inclusive-growth-and-jobcreation-lipto

٩- غادة عبد المتعال (٢٠١٦)، تحويلات العاملين في الخارج وتاثيرها علي اقتصاديات الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري : دراسة مقارنة " رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس.

١٠- عبد النور، بلميمون (٢٠١٥)، تحديات الهجرة جنوب شمال أثر التحويلات المالية للمهاجرين علي الاقتصاد الجزائري .. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة أبو بكر بلقايد الجزائر.

١١-صالحي وداد (٢٠١١) التحويلات المالية للمهاجرين : دراسة مقارنة بين الجزائر,المغرب، وتونس " رسالة ماجستير كلية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة.
١٢-مجموعة البنك الدولي ، تقرير عن جمهورية مصر العربية ، تعزيز الاستثمار الخاص والتمويل التجاري للبنية التحتية ، البنك الدولي ٢٠١٨ ، ص ٢.
١٣-محمد، ترقو، محمد بن مريم (٢٠١٨)، محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر باستخدام نماذج ARDL مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث عشر .
١٤- منال جابر مرسي محمد، (٢٠٢١). دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٩) مجلة البحوث المالية والتجارية (22 ,العدد الأول-الجزء الأول)، ٣٩٩-٤٤٣.
١٥- نجار علي عبد الوهاب (٢٠١٥) أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٢) : دراسة تحليلية قياسية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول المجلد الثاني والخمسون، كلية التجارة جامعة الاسكندارية.
١٦-هيكل، محمد عاطف محمود (٢٠١٧)، دور، تحويلات المصريين في الخارج في التنمية الاقتصادية في المرحلة الراهنة، رسالة ماجستير، معهد التخطيط، القاهرة.
١٧-وليد، لطيف (٢٠١١)، الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة علي دول الأصل والإستقبال : حالة دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة .
١٨-صندوق النقد الدولى ، بيان صحفي رقم ٣٧٥ / ١٦ ، ١١ أغسطس ٢٠١٦ الرابط التالي :

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/08/11/09/49/pr16375-Egypt-IMF-ReachesStaff-Level-Agreement-on-a-Three-Year-US$12-Billion-Extended-F

١٩-صندوق النقد الدولى ، مصر نحو تطبيق الرخاء الاقتصاديمتاح على الرابط التالي:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/07/24/na072419-egypt-a path-forward-foreconomic-prosperity.

المراجع الأجنبية :

1- Ahmed J., Zaman K. & Shah I. A.,(2011)," An Empirical Analysis of Remittances - Growth Nexus in Pakistan using Bounds Testing Approach", Journal of Economics and International Finance Vol.3 ,No. 3 **pp.176-186** http://www.academicjournals.org
2- Ahmed M. S., (2010)," Migrant Workers Remittance and Economic Growth: Evidence form Bangladesh "ASA University Review, Vol. 4, No. 1. http://www.asaub.edu.bd/.
3- Avendano, R., Gaillard, N., Nieto Parra, S.,(2009)," Are remittances relevant for credit agencies? ", Organisation for Economic Cooperation and Development Paris OECD Development Centre Working Papers 282.
4- Bollard, A., Mckenzie, D., Morten, M.,(2010)," The remitting of African migrants in the OECD, Journal of Afircan Economies 19(5), pp 605-634. Chami R.,(2008)," Remittances and institutions: are remittances a curse?", IMF Working Paper WP 08/29.
5- De, P., Ratha, D., (2012)," Migration and remittances in Sri Lanka, Development Prospects Group, World Bank, Washington, DC Unpublished manuscript.
6- Hassan G. M. & Bhuyan M. S., (2013), "Growth Effects of Remittances: Is there a U-Shaped Relationship?" Working Paper in Economics 16/13, Department of Economics, Hamilton New Zealand, http://www.google.co.uk/url.
7- Hawaid S. T. & Raza S. A., (2012), "Workers' Remittances and Economic Growth in China and Korea: An Empirical Analysis", MPRA Paper No. 39003, Online at http://mpra.ub.uni- muenchen.de/
8- Karagoz K., (2009), "Workers Remittance and Economic Growth: Evidence from Turkey", Journal of Yasar University, Vol. 4, No. 13, PP. 1891-1908, http://journal.yasar.edu.tr/.
9- Lokshin, M., Bontch-Osmolovski, M., Glinskaya, E., (2010)," Work-related migration and poverty reduction in Nepal. Review of Development Economies 14(2), pp 323-332.
10- M, Sayed Abou ELScoud(2014)," Do Workers Remittances Matter for the Egyptian Economy?", International Journal of Applied operational Research, vol.4,No.1, pp 1-26.
11- Aboulezz, N., (2015), "Remittances and Economic Growth Nexus: Empirical Evidence from Kenya", International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 5, No. 12.

12- Ahmeda, F., and Hakimb, M.M., (2017), The Relationship between Remittances and Economic Growth in Togo: A Vector Equilibrium Correction Mechanism", Global Economy and Finance Journal, Vol. 10., No. 1., Issue.
13- Ekanayake, E. M., (2009), Exports and Economic Growth in Asian Developing Countries: Cointegration and Error-Correction Models, Journal of Economic Development, No.2, Vol. 24, December.
14- Jongwanich, J., (2007)," Workers' Remittances, Economic Growth and Poverty in Developing Asia and the Pacific Countries", UNESCAP Working Paper, WP/07/01.
15- karagoz, K., (2009), "Worker Remittances and Economic Growth: Evidence from Turkey", Journal of Yasar University, 4(13), 1891-1908.
16- Metwally, M.F., and Nour El Dine G.A., (2019), " The Impact of Worker's Remittances on Economic Growth in Egypt (1991-2016)", The Journal of Business Studies, Vol.7.
17- OECD (2006), "International Migrant Remittances and their Role in Development", Chapter in book International Migration Outlook, ISBN 92-64-03627-X.
18- Paltasingh., K. R., and Goyari, P., (2013), Supply Response in Rainfed Agriculture of Odisha, Eastern India: A Vector Error Correction Approach, Working Paper, University of Hyderabad, 2013, Vol 14, No. 2, PP: 89-104.
19- Salahuddin, M., Gow, J., (2015)," The relationship between the economy Growth and remittances in Existence of cross sections Accreditation", The Journal of Developing A reas, VOL. 49, No. 1.
20- Sutradhar, R.S., (2020), The impact of remittances " on economic growth in Bangladesh, India, Pakistan and Sri Lanka", International Journal of Economic Policy Studies, (14), pp: 275-295.